



# شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس السابع والعشرون / باب إزالة النجاسة الحكمية



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد: فوقفنا عند باب إزالة النجاسة.

باب إزالة النجاسة الحكيمة أي تطهير مواردها (يجزئ في غسل النجاسات كلها) ، ولو من كلب أو من خنزير (إذا كانت على الأرض) وما اتصل بها من الحيطان والأحواض والصخور (غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة) ويذهب لونها وريحها، فإن لم يذهب لم تطهر ما لم يعجز، وكذا إذا غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لإزالتها، وإنما اكتفى بالمرة دفعا للحرج والمشقة لقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أريقوا على بوله سجلا من ماء أو ذنوبا من ماء» متفق عليه، فإن كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة كالرمل والدم الجاف والروث، واختلطت بأجزاء الأرض لم تطهر بالغسل، بل بإزالة أجزاء المكان بحيث يتيقن زوال أجزاء النجاسة. (و) يجزئ في نجاسة (على غيرها) أي غير أرض (سبع) غسلات (إحداها) أي إحدى الغسلات والأولى أولى (بتراب) طهور (في نجاسة كلب وخنزير) وما تولد منهما أو من أحدهما لحديث «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا أولاهن بالتراب» رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا. ويعتبر ما يوصل التراب إلى المحل ويستوعبه به إلا فيما يضر فيكفي مسماه. (ويجزئ عن التراب أشنان ونحوه) ، كالصابون والنخالة، ويحرم استعمال مطعوم في إزالتها، (و) يجزئ (في نجاسة غيرهما) أي غير الكلب والخنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما (سبع) غسلات بماء طهور ولو غير مباح إن أنقت، وإلا فحتى تنقي مع حث وقرص لحاجة وعصر مع إمكان كل مرة خارج الماء، فإن لم يمكن عصره فبدقه وتقليله أو تثقيله كل غسلة حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء، ولا يضر بقاء لون أو ريح عجزا (بلا تراب) لقول ابن عمر: «أمرنا بغسل الأنجاس سبعا» فينصرف إلى أمره - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قاله في " المبدع " وغيره، وما تنجس بغسله يغسل عدد ما بقي بعدها مع تراب في نحو نجاسة كلب إن لم يكن استعمل.

قال المؤلف -رحمه الله-: "باب إزالة النجاسة الحكيمة أي تطهير مواردها" فالكلام هنا في النجاسة الحكيمة، وهي الطائفة على محل طاهر، فهذه التي يمكن التطهير فيها، وأما النجاسة العينية فإنها لا تطهر بحال كما سيذكر المؤلف -رحمه الله- أنه لا تطهر النجاسة بالاستحالة ولا غيرها.

إذن هذا الباب معقود لبيان كيفية إزالة النجاسات الحكيمة، وقد سبق لنا أن النجاسة هي: العين التي يحرم تناولها مع إمكانه، لا لحرمتها ولا لاستقذارها ولا لضرر بها في بدن أو عقل. وهذه النجاسة العينية. وعرفها شيخ الإسلام في شرح العمدة بأنها: "أعيان مستخبئة في الشرع يمتنع المصلي من استصحابها".

لكن هذه النجاسات العينية هي التي لا تطهر وأما النجاسات الحكيمة فهي: الطائفة على محل طاهر وهذه التي تزول بالماء الطهور ولا يمكن أن تزول بغيره كما عرفنا، فإن الماء الطهور هو الذي يطهر النجاسات، لا تصح إزالة النجاسة الحكيمة بغير الماء الطهور؛ لأن أسماء لما جاءت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- قالت: "إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة، فكيف تصنع؟ قال: تحته، ثم تقرصه بالماء، ثم تنضح، ثم تصلي فيه"، فعين الماء، وكذلك لما جاء أعرابي فبال في المسجد، أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يراق على بوله سجل من ماء أو ذنوب من ماء، وكذلك في غسل آنية المجوس عين النبي -عليه الصلاة والسلام-

الماء، مع أن الماء في السابق لم يكن كثيرًا كما هو الحال في أيامنا هذه، ومع ذلك لم يعدل النبي -عليه الصلاة والسلام- عن الماء إلى غيره.

ومن جهة التعليل أيضًا فالطهارة بالماء يجوز أن تكون تعبدية فلا يلحق به غيره كما أن طهارة الحدث كذلك لا تكون إلا بالماء فلا يصح بغيره من المائعات. فهي طهارة مشترطة لصحة الصلاة -طهارة النجاسة- كالحدث أيضًا مشترط لصحة الصلاة، فلا يجزئ فيهما إلا الماء.

ولأن الماء ألطف وأنفذ في الأعماق مع أنه ليس له في نفسه طعم ولا لون ولا ريح يبقى بعد زوال النجاسة. ولأن الماء مخلوق للطهارة دون غيره من المائعات التي خلقت للأكل وللدهان وغير ذلك، وأما الماء فإن الله -عز وجل- قال: "وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا" [الفرقان: 48]، وقال: "لِيُظَهِّرَكُمْ بِهِ" [الأنفال: 11]. وهو طهور يدفع النجاسة عن نفسه ولا ينجس بوروده على النجاسة. إلى غير ذلك من الصفات التي اختص بها الماء فلا يصح إلحاق غيره به.

إذن الكلام هنا على إزالة النجاسة الحكيمة يعني تطهير موارد النجاسات الحكيمة. ويُذكر في هذا الباب النجاسات وما يُعفى عنه منها، والكلام في النجاسة الحكيمة، وأما العينية فإنها لا تطهر بغسلها بحال من الأحوال.

قال المؤلف -رحمه الله-: "باب إزالة النجاسة الحكيمة أي تطهير مواردها. يجزئ في غسل النجاسات كلها إذا كانت على الأرض غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة" هذه عبارة الزاد المتن، سيذكر المؤلف -رحمه الله- أقسام النجاسات، والنجاسة كما عرفنا إما أن تكون عينية وهذه لا تطهر بحال، وإما أن تكون حكيمة وهي التي ترد على محل طاهر تطرأ على محل طاهر.

وهذه النجاسة الحكيمة:

- 1- إما أن تكون على الأرض وما اتصل بها فهذه تطهر بأمرين: غسلة واحدة، وزوال عين النجاسة لا بد من الأمرين معًا = هذا القسم الأول من النجاسات الحكيمة.
- 2- القسم الثاني: أن تكون على غير الأرض وما في حكم الأرض، وهذه لها أقسام:
  - أولاً: نجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما، وهذه يشترط لزوالها: سبع غسلات إحداها بتراب أو أشنان ونحوه، والثاني زوال عينها.
  - القسم الثاني: نجاسة غير الكلب والخنزير، ويشترط لزوالها إذا لم تكن على الأرض يعني: سبع غسلات، وزوال عينها لا بد من هذين الأمرين: سبع غسلات، وزوال عينها. ويستثنى من هذا مسائل منها: الماء كما عرفنا في كيفية تطهيره -عندما تكلمنا عن الماء النجس-، ومنها الخمر إذا تخللت بنفسها طهرت، وكذا بنقلها بدون قصد التخليل -كما سيأتي في كلام المؤلف- ودونها مثلها.
  - والثالث العلقة إذا صارت حيوانًا طاهرًا.
  - والرابع الدهن المائع إذا تنجس فإنه لا يطهر بحال.
  - والخامس بول الغلام الذي لا يأكل الطعام فإنه يكفي فيه النضح وسيأتي إن شاء الله ذكر ما يعفى

عنه من النجاسات.

قال المؤلف رحمه الله: "يجزئ في غسل النجاسات كلها ولو من كلب أو خنزير إذا كانت على الأرض وما اتصل بها من الحيطان والأحواض والصخور غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة ويذهب لونها وريحها، فإن لم يذهب لم تطهر ما لم يعجز، وكذا إذا غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لإزالتها، وإنما اكتفي بالمرة دفعًا للحرج والمشقة لقوله -صلى الله عليه وسلم-: 'أريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء' متفق عليه. فإن كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة كالرَّمَم والدم الجاف والروث واختلطت بأجزاء الأرض لم تطهر بالغسل بل بإزالة أجزاء المكان بحيث يُتَيَقَّنُ زوال أجزاء النجاسة".

هذا الكلام في أول شيء فيما يتعلق بإزالة النجاسة، وهو ما إذا كانت النجاسة على الأرض ونحوها مما اتصل بها من الحيطان والأحواض والصخور، فإذا كانت النجاسة أي نوع من أنواع النجاسات، سواء كانت نجاسة بول آدمي أو غائط من آدمي أو كانت من حيوان حتى لو كانت من كلب أو خنزير، مهما كانت النجاسة التي وردت على الأرض، فمهما كانت النجاسة غليظة وجاءت على الأرض فإن الحكم فيها واحد، وهو أنها تطهر بما ذكره المؤلف، قال: "يجزئ في غسل النجاسات كلها إذا كانت على الأرض وما اتصل بها من الحيطان والأحواض والصخور غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة".

والمراد هنا في الغسلة الواحدة: مكثرة الماء عليها كما عبر في الإقناع والمنتهى.

والمراد بالمكثرة: صب الماء على النجاسة بحيث يغمرها من غير اعتبار عدد. ولا بد من أن يذهب لونها وريحها كما قال المؤلف: "ويذهب لونها وريحها"، فلا يبقى لها عين ولا يبقى لها أثر من لون أو ريح.

"فإن لم يذهب" يعني اللون والريح "لم تطهر ما لم يعجز" عن إزالة اللون والريح، أو عن إزالة أحدهما. وتطهر الأرض بالمكثرة بمكثرتها بالماء ولو لم ينفصل الماء الذي غسلت به.

وفهم من كلام المؤلف لما قال: "ويذهب لونها وريحها، فإن لم يذهب لم تطهر ما لم يعجز" أنه لا بد من ذهاب الطعم، فيضر -بقاء الطعم لا يعفى عنه لأن بقاء الطعم يدل على بقاء العين، ونحن نشترط زوال العين. ولأنه أيضاً يسهل إزالة الطعم، بخلاف اللون والريح فقد يشق ذلك.

والدليل على أنه إن لم يذهب لون النجاسة وريحها لم تطهر ما لم يعجز عن إزالتها أو أحدهما أنه في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن خولة قالت: "يا رسول الله، ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه، قال: إذا تطهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلي فيه، قالت: يا رسول الله، إن لم يخرج أثره؟ قال: يكفيك الماء ولا يضرك أثره".

وفهم من هذا عندما قال المؤلف: "ويذهب لونها وريحها" ولم يذكر إلا الغسل بالماء أنه لا يجب أن يستعمل مع الماء شيئاً من المنظفات التي نستعملها الآن يعني لا يجب عندما تغسل النجاسة أن تستعمل المنظفات والصابون ونحو ذلك، هذا يكون في نجاسة الكلب والخنزير كما سيأتي، لا بد من تراب أو نحوه، أما في غير ذلك فلا يلزم التراب ولا يلزم غير التراب.

لكن قال الفقهاء: إذا استعمل في إزالة أثر النجاسة ما يزيل هذا الأثر كالمُحْضَر وغيره فهذا حسن لما روى أبو داود عن امرأة من غفار أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أَرَدَها على حقيبتها فحاضت، قالت: "فَنَزَلْتُ، فإذا بها دم مني، فقال: مالك؟ لعلك نفسيت؟ قلت: نعم، قال: فأصلي من نفسك، ثم خذي إناء من ماء فاطرحي فيه ملحًا، ثم اغسلي ما أصاب الحقيبة من الدم".

لكن هذا من باب الاستحباب ولا يجب ذلك، وهنا تنبيه أن الفقهاء قالوا: "يحرم استعمال طعام وشراب في إزالة النجاسة لأن ذلك إفساد للمال المحتاج إليه، كما ينهى عن ذبح الخيل التي يُجَاهِد عليها، والإبل التي يُحَج عليها، والبقر التي يُحَرث عليها، ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة إليها" قاله شيخ الإسلام -رحمه الله-، لكن ظاهر التشبيه هنا أنه حرام، وفي الاختيارات لشيخ الإسلام أنه مكروه.

قال الفقهاء: "ولا بأس باستعمال النخالة الخالصة من الدقيق، وهي ليست من المطعوم إلا للبهائم، فلا منع في استعمالها في ذلك". كلامهم في الطعام من آدمي ولهذا قال في الغاية: "ويحرم استعمال مطعوم آدمي في إزالتها، ويتجه إن لم يحتج إليه".

فقيد الكلام بكونه طعام آدمي، ومفهوم ذلك أن طعام غير آدمي لا يحرم فقالوا: "لا بأس باستعمال النخالة الخالصة من الدقيق في التدلُّك وغسل الأيدي بها" يعني لا بأس بغسل الأيدي بها وكذلك غير الأيدي، وكذلك غسلها ببطيخ ودقيق الباقلاء -وهي الفول- وغيرها مما له قوة الجلاء لحاجة، فإذا لم تكن هناك حاجة كره، وفي المستوعب: "يكره أن يغسل جسمه بشيء من الأطعمة، مثل: دقيق الحمص أو العدس أو الباقلاء ونحوه"، وقال في الفروع: "ويغسل يديه، ويكره بطعام، ولا بأس بنخالة، وغسله في الإناء الذي أكل فيه. نص عليهما". قال بعضهم: "ويكره بدقيق حمص وعدس وباقلاء ونحوه" وهذا قاله في المستوعب كما ذكرنا. وفي المغني في خبر الملح الذي ذكرناه في معناه ما يشبهه كدقيق الباقلاء ونحوه مما يُجَلِي.

وقال في الإنصاف، في باب الوليمة، في فصول آداب الأكل: "ويُكره الغسل بطعام ولا بأس بنخالة. نص عليه. وقال بعضهم: يكره بدقيق حمص وباقلاء ونحوه. قال في الآداب: ويتوجَّه تحريم الغسل بمطعوم كما هو ظاهر تعليل الشيخ تقي الدين وقال الموفق والشارح: لما أمر -عليه الصلاة والسلام- المرأة أن تجعل مع الماء ملحًا، والملح طعامٌ ففي معناه ما أشبهه. قال الشيخ تقي الدين: كلام أبي محمد" يعني ابن قدامة "يقتضي- جواز غسلها بالمطعوم وهو خلاف المشهور. وجزم الناظم بجواز غسل يده بالملح، وهو قول في الرعاية" انتهى كلام الإنصاف، وهنا أبحاث وأخذُ وردٌ، فنكتفي بهذا ولا نطيل أكثر من ذلك.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وكذا إذا غمرت بماء المطر والسيول" فالمقصود هنا المكثرة سواء كان بفعل الإنسان أو غمرتها مياه الأمطار والسيول، فلا يشترط فعل آدمي ولهذا قال: "لعدم اعتبار النية لإزالتها" أي في إزالة النجاسة، بخلاف رفع الحدث فلا بد فيه من النية وذلك لأن النجاسة من باب التروك فلا يشترط فيها فعل العبد ولا قصده، بل لو زالت بالمطر النازل حصل المقصود.

قال: "وإنما اكتُفِيَ بالمرة دفعًا للحرَج والمشقة" يعني اكتُفِيَ في غسل النجاسات التي على الأرض بالمرة الواحدة دفعًا للحرَج والمشقة؛ لأن الأرض مصابٌ الفضلات ومطarach الأقدار، فلم يُعتبر في تطهيرها عدد



لأن ذلك يؤدي إلى حرج ومشقة لا يأتي بمثلها الشرع، ولأن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما جاء أعرابيُّ فبال في طائفة المسجد، فقام إليه الناس وزجروه، فقال: "دعوه وأريقوا على بوله سجلاً من ماء، أو ذنوباً من ماء" ولم يشترط عدداً، ولو لم يَظْهَر المسجد بذلك لكان تكثرًا للنجاسة وليس تطهيرًا.

قال: "لقوله -صلى الله عليه وسلم-: 'أريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء' متفقٌ عليه فإن كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة كالرَّمَمِ والدم الجاف والروث، واختلطت بأجزاء الأرض لم تطهر بالغسل" يعني إن تفرقت أجزاء النجاسة واختلطت بأجزاء الأرض: كالرَّمَمِ والدم إذا جفَّ. الرَّمَمُ التي هي: العظام البالية، والمراد إذا كانت نجسة. وكذلك الدم إذا جف، والروث، والمراد هنا: الروث الذي يكون نجسًا، بخلاف روث مأكول اللحم فهو طاهر.

فإذا تفرقت أجزاء النجاسة واختلطت بأجزاء الأرض لم تطهر الأرض بالغسل، لماذا؟ لأن عين النجاسة لا تنقلب، وإنما تطهر هنا بإزالة أجزاء المكان، بحيث يُتَيَقَّن من زوال أجزاء النجاسة ولهذا قال: "لم تطهر بالغسل بل بإزالة أجزاء المكان بحيث يُتَيَقَّن زوال أجزاء النجاسة".

ولو وقع بول على الأرض فبادر إنسان البول وهو رطب فقلع التراب الذي عليه أثر البول فالباقى؛ طاهر لأن النجاسة لم تصل إليه.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويجزئ في نجاسة على غيرها أي غير الأرض سبعُ غسلاتٍ إحداها أي إحدى الغسلات، والأولى أولى بترابٍ طهور في نجاسة كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما لحديث: 'إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله سبعا أولاهن بالتراب' رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعًا. ويُعتبر ماء يُوصَل التراب إلى المحل ويستوعبه به إلا فيما يضر فيكفي مسماه".

الحيوانات تنقسم إلى: الكلب والخنزير، وغير الكلب والخنزير. فالكلب والخنزير نجسان لا يختلف المذهب فيهما، ونجاستهما أشد النجاسات، ولهذا لا بد فيها من التسبيع بالتراب. وأما سائر الحيوانات، فعلى قسمين:

- أحدهما ما يؤكل لحمه = فهذا طاهر كما سيأتي في كلام المؤلف، وكذلك ما لا يؤكل لحمه لشرفه وهو الإنسان سواء كان مسلمًا أو كافرًا.
- والثاني ما لا يؤكل لحمه وهذا نوعان:
  - 1- أحدهما ما هو طَوَّافٌ علينا كالهرة وما دونه في الخلقة = فهذا طاهر حال الحياة،
  - 2- والثاني ما ليس بطَوَّافٍ وهذا نوعان: أحدهما الوحشي- كسباع البهائم والطيور وما يأكل الجيف فهذا نجس كالصحيح من المذهب كما سيأتي بيانه، والثاني الإنسي- وهو البغل والحمار ففيه روايتان في المذهب، والمذهب أنه نجس، وسيأتي بيان ذلك -إن شاء الله-.

فالكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما كل ذلك نجس. فإذا وردت النجاسة على الأرض فإنها تطهر بغسلة واحدة تذهب بعين النجاسة، وإذا كانت على غير الأرض ونحوها فلا بد من سبع غسلات منقية إحدى هذه الغسلات بتراب طهور، ولا بد من أن يكون التراب طهورًا فلا يصح أن يكون طاهرًا، ويجزئ

مكان التراب أشنان ونحوه، وهنا إشكال لأنه كيف تقولون إن غير التراب يقوم مقامه كالأشنان ونحوه، ثم تقولون لا يصح التراب الطاهر بل لا بد أن يكون ترابًا طهورًا، مع أن الظاهر أن الطاهر من التراب أولى من غير التراب؟

والجواب أنه قد يقال: إن التراب الطاهر ضعفت قوته باستعماله؛ لأن التراب الطاهر هو الذي استعمل في التيمم، بخلاف الأشنان ونحوه فإنه باق على صفته الأصلية لم يُستعمل. وهذا قاله الخلوتي في حاشية المنتهى، وهذا فيه نظر إذا كانت العلة في التراب غير تعبدية، ويلزم على ذلك أن يكون الطاهر كالطهور، وإلا فإذا قلنا إنها تعبدية فلا يقوم غير التراب مقامه، وهذا هو الوجه الثاني في المذهب، وأطلقهما في الفروع، لكن قد نفك عن هذا الاشكال بأن نقول: إن التراب حيث أُطلق شرعًا حُمِلَ على المعهود وهو الطهور، فالتراب له علة معقولة المعنى، وهي: معونة الماء على قطع النجاسة، فحيث عَبَّرَ به الشرع فإنه يُحمل على معهوده وهو الطهور وليس الطاهر، ولنا أن نعدل إلى غيره مما يقوم مقامه وليس فيه الطهور والطاهر، بل هو من الطاهرات فقط كالصابون والأشنان ونحو ذلك.

إذن لا بد من سبع غسلات إحداهن بتراب طهور وجوبًا؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليغسله سبعا"، وفي رواية: "فليُرْفَهُ ثم ليغسله سبع مرات"، وإذا ثبت هذا في الكلب فالخنزير شرٌّ منه؛ لأن الشرع نص على تحريم الخنزير وحرمة اقتنائه، بخلاف الكلب فإنه يجوز اقتناؤه في أحوال، فثبت الحكم فيه بطريق التنبيه، وإن كان الشرع لم ينص عليه لأنهم لم يكونوا يعتادونه.

وقول المؤلف -رحمه الله-: "إحداها أي إحدى الغسلات بتراب" قال الشارح: "والأولى أولى" هنا نلاحظ أن المتن قال: "إحداها بتراب"، وأن الشارح قال: "والأولى أولى"، فهل هناك خلاف بين صنيع الشارح وصنيع الماتن؟

نقول أولًا: لم يختلف المذهب أنه لا يتعين التراب في واحدة من الغسلات، يعني جَعَلَتْهُ في الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الأخيرة لا بأس بهذا، لا يتعين، فإذا جَعَلَتْهُ في أي غسلة شئت فإن هذا يجزئك، لكن الخلاف هنا: هل الأولى أولى؟ أو ليس هناك أولوية؟

فظاهر المتن تبعًا للمُفْنَع: أنه لا أولوية لأنه قال: "إحداهن بالتراب"، وهذه رواية عن الإمام أحمد، والقول الثاني في المذهب: أن الأخيرة أولى، والقول الثالث في المذهب: أن الأولى أولى، وهذا الذي ذكره الشارح، وهو الصحيح من المذهب، ومشى -عليه في المنتهى والإقناع، وحينئذ فتعد هذه من خلافات الماتن للصحيح من المذهب لأنه قال: إحداهن بالتراب ولم يجعل الأولى أولى، وهي رواية عن الإمام أحمد، فكونها رواية يدل على أنه اختار هذا، يعني كونه يقول إحداهن، وفي المذهب قول ثان رواية أيضًا عن الإمام أحمد بأنها الأخيرة، وقول ثالث وهو رواية عن الإمام أحمد بأنها الأولى إذن هذا اختياره تبعًا للمُفْنَع، فظاهره أنه لا أولوية في الأولى ولا في الأخيرة ولا في غير ذلك، وأما الشارح فذكر المُعْتَمَد فقال: "والأولى أولى".

قال: "في نجاسة كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما لحديث: 'إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليغسله سبعا' أولاهن بالتراب، رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعًا" قال: "ويعتبر ماء يُوصَل التراب إلى المحل

ويستوعبه به إلا فيما يضر- فيكفي مسماه" وفي الطبعة التي فيها حاشية ابن قاسم -رحمه الله- : "ويعتبر ما يوصل التراب إلى المحل"، وفي المُنْتَهَى: "ويعتبر مائع يوصل التراب إليه"، والمراد بالمائع: الماء الطهور.

فلا بد من تراب في السبع الغسلات، ولا تقوم غسلة ثامنة مقام التراب، بل لا بد من جعل التراب في إحدى الغسلات، ويعتبر هنا أن يستوعب المحل بالتراب، وذلك بأن يمرّ التراب مع الماء على جميع أجزاء المحل المتنجس، فيعتبر مزج التراب بماء يوصله إلى المحل المتنجس، ولا يكفي مائع غير الماء. فمن عبّر بالمائع أراد الماء الطهور، ومن عبّر بالماء الطهور فإن مراده واضح، وحينئذ فلا يكفي ذرّ التراب على المحل المتنجس ثم إتباعه بالماء، بل لا بد من المزج، لا بد من المصاحبة.

وفي المذهب قول ثانٍ: أنه يكفي ذرّ التراب وإتباعه الماء. قال في الفروع: "وهو أظهر"، قال في الإنصاف: "وهو الصواب"، وأقول: إن كان الأمر بالتراب تعبدًا، وحملنا الباء على المصاحبة فالمذهب متجه. لكن إذا كان غير التراب يقوم مقامه عند أصحابنا، وذكرنا أن الأشنان ونحوه يجزئ، وذلك مبني على عدم التعبد بالتراب، وكذلك الباء ليست نصًّا في المصاحبة، فلا يظهر عدم أجزاء ذرّ التراب ثم إتباعه الماء، بل الظاهر حينئذٍ كفاية ذلك كما استظهره ابن مفلح، وصوّبه المرداوي، ثم المصاحبة أعم من أن تكون بالنظر إلى المغسول أو بالنظر إلى ما يُغسل به، فإذا ذرّ التراب ثم أتبعه الماء فقد حصلت المصاحبة في ثاني الحال فهي أعم من الممازجة.

لكن قد يقال أن مما يقوي المذهب أن المراد ليس التعفير كما في بعض الروايات فحسب، بل قدر زائد هو الغسل بالماء، وذلك يقتضي أن يكون الماء هو الموصل للتراب فيخلط به ثم يغسل بهما، ولا يحصل ذلك بذّره ثم إتباعه الماء، فاعتبار مُسَمَّى الغسلة يقتضي- المزج بينهما وإيصاله بالماء، فالمعنى إذن: فليغسله بالماء سبْعًا، وإلا لجاز الغسل بغير ماء، وهذا الوجه يقوّي مُعْتَمَد المذهب: أنه لا يكفي ذرّ التراب وإتباعه الماء، وإنما لا بد من مزج التراب بماء يوصله إلى المحل -أي بماء طهور-، ولا يكفي مائع غير الماء.

هنا قال أصحابنا: "يعتبر استيعاب المحل بالتراب" كما ذكرنا بأن يمرّ التراب مع الماء على جميع أجزاء المكان المتنجس، لكن قالوا: "إلا فيما يضره التراب فيكفي مسماه" يعني: يكفي أقل شيء يسمّى ترابًا، يوضع في ماء إحدى الغسلات، والأولى أولى كما عرفنا، ومع ذلك قالوا: "يجزئ عن التراب أشنان ونحوه" والأشنان: نوع من أنواع النباتات كانت تغسل به الأيدي والملابس فيما سبق، فيجزئ عن التراب أشنان ونحو الأشنان كالصابون والنخالة كما عرفنا، وتكلمنا على مسألة النخالة.

قال: "ويحرّم استعمال مطعومٍ في إزالتها" وعرفنا أن ذلك في مطعوم الآدمي كما عبر مرعي في الغاية.

قال: "ويجزئ في نجاسة غيرهما أي غير الكلب والخنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما سبع غسلات بماء طهور ولو غير مباح إن أنقّت، وإلا فحتى تُنْقِي، مع حَتٍّ وقرصٍ لحاجة، وعصرٍ- مع إمكانٍ كل مرة خارج الماء، فإن لم يمكن عصره فبدقه وتقليبه أو تثقيله كل غسلة حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء، ولا يضر- بقاء لون أو ريح أو هُما عجزًا بلا ترابٍ لقول ابن عمر: 'أمرنا بغسل الأنجاس سبْعًا' فينصرف إلى أمره -صلى الله عليه وسلم-، قاله في المبدع وغيره. وما تنجس بغسلة يغسل عدد ما بقي بعدها مع تراب في نحو نجاسة كلب إن لم يكن استعمل".



هذا النوع الثالث من أنواع النجاسات في كلام المؤلف لأننا عرفنا أنَّ النجاسة إذا كانت على الأرض فإنها تطهر بغسلة واحدة تذهب بعين النجاسة ويذهب لونها وريحها حتى لو كانت من كلب أو خنزير. والثاني في كلام المؤلف: نجاسة الكلب والخنزير التي على غير الأرض ونحوها فلا بد من سبع غسلات إحداهن بالتراب والأولى أولى.

الثالث: نجاسة غير الكلب والخنزير وليست على الأرض، فلا بد فيها من سبع غسلات بلا تراب. وهذه المسألة من مفردات مذهب الإمام أحمد عن الأئمة الثلاثة، وهي أيضًا في المذهب فيها ثلاث روايات:

1- الأولى وهي المذهب: أنه لا بد من غسل النجاسات سبعًا، ولا يشترط التراب على الصحيح من المذهب في غير الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما، وفيه وجه آخر أنه يشترط التراب أيضًا.

2- والرواية الثانية: أنه لا بد من ثلاث غسلات.

3- والرواية الثالثة: أن النجاسة تُكاثَرُ بالماء من غير عددٍ كالنجاسات كلها إذا كانت على الأرض.

طيب، وجه المذهب: ذكر المؤلف أنه قول ابن عمر: "أَمَرْنَا بِغَسْلِ الْأَنْجَاسِ سَبْعًا"، وهذا الحديث كثير من الناس حين ينظر في كتب الأصحاب ويجد هذا الحديث يظن أنه الدليل الوحيد لأصحابنا، وحينئذ يقول لك: هذا الحديث لا أصل له، أو لم نجده في كتب الحديث وبالتالي يحكم على هذه المسألة بأنها مسألة ضعيفة، بناءً على ماذا؟ بناءً على أن الحديث الذي استدلل به الحنابلة ضعيف، وعند هؤلاء أن الحديث الضعيف يساوي إلغاء الحكم الذي دل عليه الحديث، وهذا من الغلط الكبير في العلم أن تأتي إلى كتب الفقهاء فتتعامل مع الأحكام التي ذكروها بغير طريقتهم، يعني تتعامل مع الأحكام بطريقة أجنبية عن طريقة الفقهاء في الاستنباط والنظر، وهذه في الحقيقة تحتاج منا إلى كلام كثير، لكننا سنشير إشارة مختصرة في هذا الباب.

كلام الفقهاء في الحديث يختلف عن كلام المحدثين فإن المحدثين إنما يتكلمون في الحديث من جهة الثبوت إلى من قاله هل تصح نسبته إلى من نُسب إليه أو لا، ولا يتكلمون عليه من جهة الاحتجاج به، وأما الفقهاء فإنما ينظرون إلى مدلوله لا ينظرون إلى ثبوته نظرهم إلى ما دل عليه، وليس إلى كونه ثابتًا إلى من نُسب عنه، وهذا منهج مختلف عن هذا، فقضية أن يأتي الإنسان ويحكم الفقهاء إلى منهج المحدثين مع أن المنهجين مختلفان يعني: لا تلازم بينهما أصلاً ولا تعارض، يعني: هذا يتكلم من جهة وهذا يتكلم من جهة،

فكونك تأتي وتجعل الجهتين جهةً واحدة، ثم يزداد الأمر بأن تلغي الأحكام المأخوذة من هذه الأحاديث، وأن تتهم الفقهاء بأنهم مفرطون، وأنهم يحتجّون بالحديث الضعيف، وما تسمعه اليوم من دعاوى أنه لا بد من تنقية كتب الفقه من الأحاديث الضعيفة، وأنه لا بد من التنقية والتصفية قبل التربية، وهذه الدعاوى التي شاعت كثيرًا وجعلت الناس يسيئون الظن بالفقهاء، ويسيئون الظن بالأحكام التي استنبطها الفقهاء، ويظنون أن هؤلاء مفرطون في الاستنباط، ومفرطون في نسبة الأحكام إلى الشريعة!

ومعلوم أيها الأخوة أنه لو تكلم إنسان على آحاد العلماء في زماننا أن هذا الشخص ينسب إلى الشرع أحكاماً لا دليل عليها، وأنه متساهل في الحكم على الشيء بجل أو حرمة أو غير ذلك من الأحكام الخمسة فإن ذلك طعن عظيم في ديانته، بل إن الإنسان لو تعمد ذلك تعمد أن ينسب إلى الشرع ما ليس منه فهو كافر، فكونك تأتي إلى أئمة الفقه الكبار كالأئمة الأربعة، وتظن أن الفقه الذي قالوه مبني في كثير منه على أحاديث ضعيفة، وأنهم لا يتحققون من الأحاديث قبل استنباط الأحكام منها هذا طعن في ديانتهم، وطعن في أمانتهم، وطعن في الفقه الذي ورثته الأمة عنهم وتدارسته عبر مئات السنين!

أنت تتكلم على فقه وصلنا بعد أن تنقح وتحرر وتهذب في أكثر من ألف سنة، ثم تأتي وتقول هذه الأحكام ضعيفة مبنية على أحاديث ضعيفة، إذن لا بد أن ننقي هذه الكتب، وأن نصفيها من هذه الأحاديث الضعيفة، ويأتي شخص يحقق لك كتب الفقه يأتي عند الحديث فيقول: صحيح، ضعيف، صحيح، ضعيف، ويلزم من ذلك أن القارئ عندما يرى كلمة ضعيف، ينتقل بصره إلى الحاشية فيرى أن الحديث ضعيف، فيرتفع بصره مرة ثانية إلى المتن ويقول: هذا الحكم ضعيف الحديث يساوي ضعف الحكم، فضعف الدليل عندهم أو ضعف الحديث عندهم يساوي ضعف الحكم، ولا ينظرون إلى أن عدم الدليل المَعِين لا يساوي عدم المدلول، وهذه طريقة الفقهاء. فضلاً عن كون الحديث الضعيف ليس دائماً مهجوراً، وليس دائماً لا يعمل به بل يأخذ الأئمة كالإمام أحمد وكثير من أهل الحديث بالحديث الضعيف بشروط، والمراد بالضعيف الضعيف فعلاً، وليس الحسن لغيره كما يقول شيخ الإسلام وتبعه ابن القيم - رحمهم الله -، والكلام في هذا يطول.

لكن الكلام هنا ليس في معنى الضعيف الذي يأخذ به أحمد، وإنما أنه حتى لو سلمنا بالضعف وحتى لو سلمنا أن هذا الحديث ليس حجة، فعدم الدليل المعين لا يدل على عدم المدلول، وهذه قاعدة عقلية وقاعدة شرعية كذلك ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: **"وذكرنا أن الكلام في الحديث تعليلًا وتضعيفًا شيء، وأن العمل به والاحتجاج به شيء آخر"**. طبعًا شيخ الإسلام له عدة تنبيهات في هذا الباب، لكن هذه من العبارات الحسنة جدًا التي تبين لك الفرق بين طريقة الفقهاء والأئمة، وبين طريقة الأجانب عن الفقه. شيخ الإسلام يقول: **"وذكرنا أن الكلام في الحديث تعليلًا وتضعيفًا شيء، وأن العمل به والاحتجاج به شيء آخر، وأن أهل الحديث يريدون بالضعيف كثيرًا ما لم يكن قويًا صحيحًا وإن كانت الحجة توجب العمل به"** هذا كلام في غاية النفاسة.

إذن أهل الحديث حين يقولون: الحديث ضعيف يريدون به ما ليس قويًا ولا صحيحًا، يعني لا تصح نسبته إلى قائله، لكن لا يريدون به أنه لا حجة فيه، أو أن مدلوله غير صحيح، هذا بحث آخر يختلف. ولهذا حتى لو قلت إن الحديث صحيح لا يلزم منه أن يكون الحكم الذي أخذ منه حكمًا معمولًا، به قد يكون منسوخًا، قد يكون عامًا وحُصَّ، قد يكون مطلقًا وقُيِّد، قد يكون مرجوحًا ورجح عليه غيره بسبب من أسباب التعارض والترجيح كما يبحثه الأصوليون.

فالمسألة أوسع بكثير من أن تأتي فتقول: هذا حديث صحيح ولا قائل به، وتذم الفقهاء لأنهم لم يقولوا به، أو هذا حديث ضعيف وكيف قالوا به؟ وكيف بنوا عليه الأحكام؟

لا، المسألة ليست كذلك أبدًا، ولا بد أن تنظر بنظرة الفقهاء، وكلامنا هنا في مذهب الإمام أحمد. الإمام - رحمه الله - إمام في الحديث، من أعظم أئمة الحديث، بل لا يكاد يساويه أحد في هذا، وهو أيضًا إمام في القفه فقضية أن تأتي وتقول: أحمد أخذ بالحديث الضعيف، وكيف بنى الحكم على حديث ضعيف؟ أنت لست أعلم بضعف الحديث من الإمام أحمد، لكن من الذي أدراك أن دليل الإمام أحمد في هذه المسألة هو الحديث الضعيف فضلًا عن البحث في قضية الضعيف وما الذي يأخذ به أحمد؟

أنا الآن لا أتكم في هذه النقطة لأنها تحتاج إلى كلام كثير وتأصيل طويل، لكن سلمنا أن الدليل هنا المذكور في كتب الأصحاب هو حديث ضعيف لا تقوم به الحجة... من الذي أدراك أن هذا الضعيف هو دليل الإمام أحمد؟ يعني هل استقرت موارد الإمام الذي هو من أعلم الناس بأقوال الصحابة، وأجاب عن ستين ألف مسألة بحدثنا وأخبرنا، فيحتج كثيرًا بالآثار والأخبار التي لم تصلك ولم تسمع عنها فموارده متسعة جدًا وليس كما يظن بعض الناس أننا وقفنا على ما لم يقف عليه الأئمة أبدًا! وقد بينت هذا في دورة المدخل إلى علوم الفقه، وأشير إليه كثيرًا في كلامه.

المقصود هنا: أنك قد تجد حديثًا ضعيفًا في كتب الفقه فتظن أن هذا هو الدليل الوحيد على المسألة، ولا يكون الأمر كذلك، وهذه المسألة التي نحن فيها بسبب غسل النجاسات سببًا مثال صالح جدًا على هذه المسألة، والكلام الذي نقلناه عن شيخ الإسلام يبين لك أن قضية أن هذا الحديث ضعيف لا تساوي أن الحكم الذي أخذ منه ضعيف طبعًا، فضلًا عن أن يكون الحديث مختلفًا في تصحيحه وتضعيفه هذه آفة أخرى، يعني أن يحاكمك إلى تضعيف شخص معين أو عالم معين، ويلزمك أن تقول إنه ضعيف لأن فلانًا قال ضعيف، مع أنه قد يكون مختلفًا في تصحيحه أصلًا، ومع ذلك فحتى لو سلمنا أنه ضعيف بالاتفاق، وأنه ليس مما يصح الأخذ به بالاتفاق، فإن الأمر يختلف أيضًا في مدلول هذا اللفظ، في مدلول هذا الكلام، هل هو مؤيد بدليل آخر أو ليس مؤيدًا؟ فقد يُحكم على الحديث بأنه ضعيف ويكون الحكم هنا على اللفظ لا على المعنى الذي اشتمل عليه هذا الحديث الذي قد يكون مؤيدًا بعمومات النصوص، أو يكون مؤيدًا بإجماع، أو يكون مؤيدًا بقول صحابي عند من يحتج بقول الصحابي، أو يكون مؤيدًا بقياس، أو يكون مؤيدًا بغير ذلك من أدلة الأحكام.

هنا في المسألة التي معنا عندما تكلم بعض المحققين من أصحابنا على هذه المسألة لم يذكروا حديث ابن عمر أصلًا، يعني لم يقولوا: إن دليل هذه المسألة حديث ابن عمر، لم يذكروا في كلامهم، وإنما ذكروا مأخذ الحكم هنا، فقالوا: "يجب التسبيح في جميع النجاسات لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر بذلك في نجاسة الكلب" انظر الحكم هنا حكم قياسي، بل قياس أولوي. يقولون: "أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بالتسبيح في نجاسة الكلب، فوجب إلحاق سائر النجاسات بها لأنها في معناها". طيب، كيف هذا؟ قالوا: "لأن الحكم لا يختص بمورد النص، بل قد اتفقوا على أنه يلحق به الثوب والبدن وغيرهما"، يعني أن الكلام هنا ليس فيما إذا ولغ الكلب في الإناء فقط، بل كذلك إذا كان في الثوب والبدن. "وكذلك ألحقنا بالريق -بريق الكلب- العرق والبول والخزير"، كما عرفنا أن الخزير من باب القياس الأولوي.

إذن الحكم لا يختص بمورد النص، وأيضًا فإنه إذا وجب التسبيح في الكلب مع أن الكلب مختلف في نجاسته فإن الإمام مالك -رحمه الله- يقول بطهارة الكلب، ومع أن الكلب مريض في الانتفاع به فإنه يجوز أن يُقتنى

في أحوال ككلب الصيد والحرث والماشية. فإذا كان الكلب قد اخْتُلِفَ في نجاسته ورُخِّصَ في الانتفاع به ومع ذلك نغسل من نجاسته سبعًا فغيره من النجاسات التي أُجْمِعَ عليها من باب أولى ولهذا جاء فيها التخليط، وجاء فيها الوعيد، ولم يَجِ ذلك في الكلب، فإن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "تزهوا من البول فأن عامة عذاب القبر منه"، ولما مر على قبرين قال: "إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير"، وذكر أن أحدهما كان لا يستنزه من بوله فدل هذا على أن نجاسة البول أغلظ من نجاسة الكلب والخنزير.

أيضًا فإن التسبيع في نجاسة الكلب إما أن يكون حكمًا تعبديًا، أو ليس تعبديًا بل هو مظنة للإزالة غالبًا، وحينئذ فيعلق الحكم بالعدد كما أننا نعلق الحكم في الاستجمار بالعدد لئلا يتوهم حصول الإزالة بدونها مع بقاء النجاسة، وكذلك جعل السبع هي الغاية في غسل الميت: "اغسلها ثلاثًا، أو خمسًا أو سبعًا، أو أكثر من ذلك إن رأيته ذلك" فجعلها الغاية في غسل الميت.

فمهما فُرض من شيء فالنجاسات كلها ينبغي أن تكون سواء، ويؤيد ذلك أيضًا أننا لما ألحقنا غير الحجر به في باب الاستنجاء اشتراطنا العدد، فإذا ألحقنا المزيل بالمزيل في العدد فكذلك المزال بالمزال. فإذا ألحقنا المزيل بالمزيل يعني: ألحقنا غير الحجر بالحجر في العدد واعتبرنا أنه لا بد من ثلاث، فكذلك المزال بالمزال، لا فرق بين نجاسة الكلب ونجاسة غيره.

فإن قيل أن الأحاديث مطلقة فالنبي -عليه الصلاة والسلام- أمر بغسل النجاسة إذا كانت على الثوب أو كانت في الإناء أمرًا مطلقًا، لم يذكر فيه عددًا، فكيف تقولون لا بد من سبع غسلات؟

فالجواب أننا قيدنا بالقياس، فإن القياس يقيد ويخصص لأن القياس حجة، كما أنك تقيد بالنص تقيد بالقياس، وأيضًا يقال: إن النبي -عليه الصلاة والسلام- ترك ذكر العدد اكتفاء بالتنبيه عليه بالولوج، أو بجهة أخرى: فإنها قضايا أعيان، أو لعمله بأنها لا تزال في تلك الوقائع إلا بالتسبيع، أو لعل ذلك كان قبل فرض العدد في غسل الولوج، ولا يمكن أن يقال أن الأحاديث المطلقة جاءت بعد هذا لأنه يلزم منه التغيير مرتين.

فإن قال قائل: لماذا نلتزم في الاستجمار بثلاث؟ نقول: الاستجمار باب رخصة، وهو مزيل للحكم وليس مزيلًا لعين النجاسة ولهذا عرفنا فيما مضى أنه يعفى عن أثر لا يزيله إلا الماء، فهو لا يزيل النجاسة، بخلاف الماء فإنه لا بد فيه من سبع غسلات لأن المقصود هنا الإزالة الكاملة، وليس إزالة الحكم ولا التخفيف.

إذن بغض النظر عن كونك تقول إن هذا الحكم راجح، أو هذا الحكم مرجوح وفي المذهب ثلاثة أقوال كما عرفنا لكن انظر كيف يستنبط الفقهاء الأحكام، الحكم هنا حكم قياسي، ليس حكمًا مبنياً على حديث ضعيف أو شديد الضعف أو حديث لا أصل له كما يقول بعض من يخرج هذا الحديث، بل الحكم له مدرك آخر علمه من علمه وجهله من جهله، فالتسريع إلى الحكم لضعف المدلول أو بضعف الحكم الذي دل عليه هذا الدليل لمجرد أن الدليل ضعيف ليس بطريقة الفقهاء.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويجزئ في نجاسة غيرهما أي غير الكلب والخنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما سبع غسلات بماء طهور ولو غير مباح" وشمل كلامه أسفل الخف، وأسفل الحذاء، وذيل المرأة فكل ذلك لا بد فيه من سبع غسلات. وكذلك في الاستنجاء لا بد من سبع غسلات مع الإنقاء، وهو أن يعود المحل

كما كان كما سبق لنا في باب الاستنجاء.

قال: "سبع غسلات بماء طهور ولو غير مباح"، لماذا ولو غير مباح مع أننا اشترطنا في رفع الحدث أن يكون الماء طهورًا مباحًا؟ يعني في الوضوء والغسل لا بد من إباحة الماء مع طهوريته، هنا لا بد أن يكون الماء طهورًا ولا يشترط أن يكون مباحًا.

طبعًا الكلام هنا ليس في الحكم التكليفي؛ لأنه لا يجوز أن يستعمل الماء غير المباح، لكن الكلام في كونه يصح التطهير به، يجزئ، يعني فهو حكم وضعي، وليس حكمًا تكليفيًا، يقول: يصح أن تزول النجاسة بماء غير مباح. لماذا؟ لأن الإزالة من باب التروك فلا تحتاج إلى نية، لو نزل ماء من السماء كما عرفنا فإنه يطهر النجاسة.

إذن لا يشترط أن يكون من الفاعل نية، وحينئذ فلا فرق في الصحة والإجزاء بين أن يكون الماء مباحًا أو غير مباح، وأما الطهورية فلا بد منها لأن غير الطهور لا يفيد التطهير.

قال: "سبع غسلات بماء طهور ولو غير مباح إن أنقت، وإلا فحتى تنقي" إذن لا بد من الإنقاء بالسبع غسلات، فإن لم يحصل الإنقاء بالسبع غسلات فلا بد من الزيادة حتى تنقي، لكن لا يضر بقاء لون النجاسة أو ريحها أو هما يعني اللون والريح عجزًا عن الإزالة كما عرفنا، ويضر بقاء الطعم.

فاللون والريح لا يضر بقاءهما إن عجز عن إزالتهما، وأما الطعم فيضر، فلا بد من إزالة الطعم.

قال: "مع حت وقرص لحاجة، وعصر—مع إمكان كل مرة خارج الماء، فإن لم يمكن عصره فبدقه وتقليبه أو تنقيته كل غسلة حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء" علم من كلام المؤلف هنا أن المغسولات على ثلاثة أنحاء: الأول: ما يمكن عصره، وذلك بالمغسولات التي تتشرب النجاسة.

1- الأول ما يمكن عصره، فلا بد من عصره.

2- والثاني: ما لا يمكن عصره لكن يمكن تقليبه، فلا بد من التقليب.

3- والثالث: ما لا يمكن عصره ولا تقليبه، فلا بد من دقه وتثقيله.

لهذا قال: "مع حت وقرص لحاجة" الحت: أن يحك الشيء بعود أو حجر أو نحو ذلك، فالحت والحك بمعنى. والقرص: هو الدلك بأطراف الأصابع والأظفار دلكًا شديدًا ليتحلل بذلك وليخرج ما تشربه الثوب ونحوه من النجاسات، مع صب الماء عليه حتى تزول عين النجاسة ويزول آثارها.

فلا بد من العصر، وذلك في المغسولات التي تتشرب النجاسة لا بد من عصرها مع إمكان العصر—بحيث لا يخاف من فساد الشيء الذي تنجس إن كان يخاف عليه من الفساد، أو لا يمكن أن يعصر—فإنه يقلب، فإن لم يمكن تقليبه فإنه يدق ويثقل. ويثقل يعني بما يفصل الماء عنه لأن هذا يقوم مقام العصر إذا تعذر.

قال: "مع حت وقرص لحاجة" يعني إذا احتيج إلى ذلك حتى لو كان في كل مرة. "وعصر—مع إمكان" يعني بحيث لا يخاف فساد. "كل مرة خارج الماء" فإن لم يعصره خارج الماء بل عصره فيه فهي غسلة واحدة يبني عليها ما بقي من السبع.



لا بد من العصر - خارج الماء، فيعتبر العصر - في كل مرة خارج الماء مع إمكان العصر - فذلك فيما يتشرب النجاسات، **لماذا؟** ليحصل انفصال الماء عن المحل المتنجس.

وعلم من كلام المؤلف - رحمه الله - أنه لا يكفي عن عصره - تجفيفه، فإذا جف فإن ذلك لا يكفي، بل لا بد من العصر - وأما الشيء الذي لا يتشرب النجاسة فإنه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه، قال: " **فإن لم يمكن عصره فبدقه وتقليبه أو تثقيله كل غسلة حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء.** "

قال أصحابنا: " **ولا يكفي في العدد تحريك الإناء في الماء وخضخضته** "، وقالوا أيضًا: " **إذا وضع الثوب ونحوه في إناء وصب عليه الماء فغسلة واحدة يبني عليها بعد عصره حتى يحصل العدد المعتبر** " الذي هو السبع الغسلات، " **ويطهر الثوب بذلك لأن الماء وارد على محل التطهير أشبه ما لو صبه عليه في غير إناء** " وذلك لأن الماء إذا ورد على النجاسة فإنه لا يطهر من نجاسته حتى ينفصل، كما لا يحصل باستعماله مادام مترددًا على العضو، وإنما يكون مستعملًا إذا انفصل، ولا تزول طهوريته بتغيره بالظاهر على البدن حتى ينفصل، ولا بتغيره بالنجاسة في موضع إزالتها، وإنما إذا انفصل عنها فإنه تتغير صفته.

فالماء طهور مادام مترددًا على محل النجاسة أو على محل التطهير وكان واردًا عليه فمادام يتطهر به المحل فطهوريته باقية.

وأما إن غمس النجس في ماء قليل يعني الماء الآن مورود وليس واردًا فإن هذا ينجس الماء ولا يطهر النجس بذلك ولا يعتد بها غسلة، والكلام هنا في الماء القليل، وأما الماء الكثير فلا ينجس إلا بالتغير.

وعرفنا أن المنفصل عن محل نجاسة قبل زوالها نجس حتى ولو لم يكن متغيرًا إذا كان قليلًا يعني، وعرفنا كذلك أن المنفصل من الغسلة السابعة التي زالت بها النجاسة طاهر، وإن كانت لم تزل بها النجاسة فنجس، وما بعد زوال النجاسة المنفصل عن المحل طهور.

قال المؤلف: " **لقول ابن عمر: 'أمرنا بغسل الأنجاس سبعًا' فينصرف إلى أمره - صلى الله عليه وسلم -، قاله في المبدع وغيره** " يعني: وقاله غيره كما في المغني والشرح الكبير وغيرهما.

قال رحمه الله: " **وما تنجس بغسله يغسل عدد ما بقي بعدها مع تراب في نحو نجاسة كلب إن لم يكن استعمل** " يعني: ما تنجس بإصابة ماء غسلة إذا كنا نغسل مثلًا ثوبًا، وهذا الماء المنفصل عن الثوب قبل زوال النجاسة عرفنا أنه نجس فإذا أصاب شيئًا آخر أصاب ثوبًا آخر، أو أصاب بدنًا، أو نحو ذلك، فما تنجس بإصابة ماء غسلة يغسل عدد ما بقي بعد تلك الغسلة، **لماذا؟** لأنها نجاسة يطهر محلها أصلًا بما بقي من الغسلات، فما وردت عليه يكون كذلك. وبالتالي إذا كان الماء الذي انفصل عن هذا المحل كان في الغسلة الرابعة وأصاب ثوبًا فإننا سنغسله ثلاثًا؛ لأن المحل الأصلي سيغسل خامسة وسادسة وسابعة، فكذلك المحل الثاني له حكمه يغسل بعدد ما بقي بعدها.

قال: " **مع تراب في نحو نجاسة كلب** " يعني: في نجاسة كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما. " **إن لم يكن استعمل** " يعني: فلا بد من تراب طهور حيث كان التراب مشروطًا إذا لم يكن استعمل قبل تنجس الثاني، فإن كان استعمل فلا حاجة إلى إعادته.

يعني لو أنك الآن تغسل محلاً من نجاسة كلب، وستغسله سبع مرات إحداهن بالتراب، وكنت ستجعل التراب في الغسلة الأخيرة، وانفصل الماء من الغسلة الرابعة فأصاب مكاناً آخر فهذا المكان الآخر لا بد من غسله ثلاث غسلات إحداهن بالتراب؛ لأنك لم تستعمل التراب في المحل الأول.

طيب، لو كنت استعملت التراب في الغسلة الأولى، وانفصل الماء في الغسلة الخامسة مثلاً فبقي غسلتان إذن ستغسل المحل الثاني الذي جاء عليه الماء من الغسلة الخامسة، ستغسله غسلتين ولن تحتاج إلى التراب لأنك قد استعملته من قبل.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "ولا يظهر متنجس ولو أرضاً بشمس ولا ريح وذلك" إلخ، وهذا يكون في الدرس القادم -إن شاء الله-.

ونكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

**نهاية الدرس السابع والعشرون**